



مذكرة من الأمين العام

ترشيح لمنصب مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT)

إحاقاً بالمعلومات الواردة في الوثيقة 3، يسرني أن أحيل إلى المؤتمر، في ملحق هذه الوثيقة، ترشيح:

السيد ستيفن بيرو (كومولث البهاما)

لمنصب مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT) بالاتحاد الدولي للاتصالات.

هولين جاو
الأمين العام

الملحقات: 1



وزارة الشؤون الخارجية
P.O. Box N-3746
Goodman's Bay Corporate Centre
Nassau, N.P.,
The Bahamas

19 أغسطس 2022

المذكرة رقم 365

تُهدي وزارة الشؤون الخارجية لكومنولث البهاما تحياتها إلى الأمانة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وتتشرّف بإحاطتها علماً بقرار حكومة البهاما تقديم ترشيح السيد ستيفن بيرو للانتخاب لمنصب مدير مكتب تنمية الاتصالات (BDT) بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لمدة الولاية 2023-2026، في الانتخابات التي سُنجرى أثناء انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في الفترة الممتدة من 26 سبتمبر إلى 14 أكتوبر 2022، في بوخارست برومانيا.

ويشغل السيد بيرو حالياً منصب نائب مديرة مكتب تنمية الاتصالات، منذ مارس 2020. وفي هذا المنصب، كان السيد بيرو صانعاً رئيسياً لنجاح عملية تحول المكتب إلى منظمة إنمائية فعّالة، تحظى بثقة الدول الأعضاء في الوفاء بولاية هذه المنظمة المتمثلة في النهوض بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). وقد عمل السيد بيرو طوال الأعوام الماضية بشراكة وثيقة مع مديرة المكتب في سبيل تحسين الكفاءة والمساءلة في المنظمة بإحكام الضوابط الرقابية الداخلية وتوطيد تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج، وكذلك بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحضور الإقليمي للاتحاد.

ويتمتع السيد بيرو بأكثر من عشرين (20) عاماً من الخبرة على مستوى الإدارة العليا في مجال تنمية وتنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث بدأ مسيرته المهنية بهيئة الاتصالات في ترينيداد وتوباغو (TATT) في الفترة من 2004 إلى 2010، قبل أن ينتقل إلى العمل بهيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) في البهاما، لينتهي بتقلد منصب الرئيس التنفيذي لهذه الهيئة في عام 2020. وبصفته مندوباً لدى الاتحاد ولجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) عن البهاما في الفترة ما بين عامي 2012 و2020، عمل السيد بيرو جاهداً من أجل تمثيل منطقة الكاريبي وتحسين المشاركة منها وكان، ولا يزال، نصيراً دائماً وفاعلاً لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد أيّد الاتحاد الكاريبي للاتصالات (CTU) ترشيح السيد بيرو ويدعمه بالكامل، وفي حال انتخابه، سيكون أول مسؤول منتخب في الاتحاد من منطقتنا، أو من إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن شأن انتخابه مديراً لمكتب تنمية الاتصالات أن يؤيّد منطقتنا مسؤولاً كبيراً يمكنه ضمان أن يقدم الاتحاد إلى بلدان الكاريبي دعماً قوياً في مسيرتها نحو التحول الرقمي.

وأعلن معالي رئيس وزراء البهاما، السيد فيليب ديفس، ترشيح السيد بيرو، ويؤيده بشدة. ومرفق طيه نسخة من بياني السيرة الشخصية والسيرة الذاتية للسيد بيرو، ووثيقة تحدد رؤيته لمكتب تنمية الاتصالات في حال انتخابه.

وتغتنم وزارة الشؤون الخارجية لكومنولث البهاما هذه الفرصة لتعرب للأمانة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) مجدداً عن أسمى آيات التقدير والاحترام.



الأمانة العامة
الاتحاد الدولي للاتصالات
Place des Nations
1211 Geneva 20
Switzerland



بيرو

لمنصب

مدير مكتب تنمية الاتصالات

2026-2023

ستيفن

بيرو



مرشح البهاما لمنصب مدير
مكتب تنمية الاتصالات (BDT)
بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)



لمنصب
بيرو
مدير مكتب تنمية الاتصالات
2026-2023



ستيفن
بيرو

يشغل السيد ستيفن بيرو حالياً منصب نائب مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT) ورئيس دائرة تنسيق العمليات الميدانية بالمكتب، منذ مارس 2020.

وبصفته نائباً لمديرة مكتب تنمية الاتصالات، فقد عمل السيد بيرو باعتباره شريكها الرئيسي في قيادة المكتب، كما أنه المسؤول العام عن العديد من المهام اليومية به. فمن بين مسؤولياته التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، والرصد والتقييم، وإدارة أحداث المكتب، وتعيين الخبراء، فضلاً عن قيادة الحضور الإقليمي للاتحاد. وقد أثمرت أعماله في قيادة استعراض هذا الحضور الإقليمي وتنفيذ التوصيات المنبثقة عنه تحسينات ملموسة في الأداء ومستوى المساءلة بمكاتب الاتحاد الإقليمية ومكاتب المناطق التابعة له. والسيد بيرو ملتزم بقضية الشمول الرقمي، عالمياً وداخل الاتحاد على السواء، ومنذ انضمامه إلى العمل بالاتحاد وهو يؤيد أعمال الاتحاد التي تستهدف تحقيق التوازن بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالمياً وداخل الاتحاد ذاته. ويشترك حالياً في رئاسة فريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للاتحاد، الذي يعمل بالاتحاد ليوّجه الجهود التي تبذلها المنظمة لتحقيق التوازن بين الجنسين في أعمالها.

ويرأس السيد بيرو أمانة الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG). وفي عامي 2020 و2021، اضطلعت أمانة الفريق بأعمال إضافية لدعم المكتب أثناء تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تعلقت بإسداء المشورة إلى مديرة المكتب بشأن أعمال المكتب وتقديم المساعدة، كذلك، إلى الأعضاء في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2022 (WTDC-22).

كما كان السيد بيرو المسؤول عن قيادة الأمانة التي خُطّطت ونفّذت المؤتمر WTDC-22 الذي عُقد بنجاح في يونيو 2022 في كيغالي برواندا، عقب عدة حالات تأخر عن موعد عقده في عام 2021 جراء استمرار جائحة كوفيد-19 وبعض القضايا الجغرافية السياسية. وكان المؤتمر حدثاً فائق النجاح اجتذب أكثر من 1 300 مشاركاً حضورياً. وبخلاف رئاسة التخطيط لعقد المؤتمر، كان السيد بيرو أثناء هذا الحدث الذي دام أسبوعين المنسق العام لأمانة المؤتمر، وأمين جلسته العامة.

والسيد بيرو رئيس تنفيذي ومنظم محتّك، يمتلك أكثر من عشرين عاماً من الخبرة في الإدارة التنفيذية والإدارة العليا بالهيئات التنظيمية في منطقة الكاريبي. فقبل انضمامه إلى العمل بالاتحاد، كان الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) في البهاما، التي تنظم قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكهرباء في البلد، وتُسدي المشورة إلى الحكومة بشأن السياسات المتعلقة بهذين القطاعين، وتمثل البهاما في منظمات القطاع الدولي كالاتحاد.

ونظراً إلى انضمام السيد بيرو إلى العمل بالهيئة فور إنشائها، فقد كان له دور مؤثر في تصميم وتنفيذ الإطار التنظيمي البهامي وعدة مبادرات تنظيمية كُلت بالنجاح، ومن ذلك توليه الإشراف على تحرير سوق الاتصالات المتنقلة والاتصالات الثابتة في البهاما بنجاح.

وبصفته ممثلاً دولياً، أشرف السيد بيرو على انتخاب البهاما لعضوية جمعية لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) ثم قاد الحملة الانتخابية البهامية الناجحة لعضوية مجلس الاتحاد في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 (PP-18). وفي ذلك المؤتمر، رأس السيد بيرو بنجاح أيضاً خمس لجان معنية بالشؤون القانونية والسياساتية، واضطلع بدور الوسيط فيما بين مندوبي الاتحاد في العديد من مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته للتوصل إلى توافق في الآراء على عدة قضايا جدلية.

وقبل انضمامه إلى العمل بهيئة URCA في عام 2010، شغل السيد بيرو مناصب إدارية عليا بهيئة الاتصالات في ترينيداد وتوباغو (TATT) منذ عام 2004. وعلى غرار توقيت عمله بهيئة URCA، فقد جعله انضمامه إلى العمل بالهيئة التنظيمية TATT فور تأسيسها جزءاً من الفريق الذي أشرف على تصميم هذه الهيئة المستقلة وإطارها التنظيمي وتنفيذهما، وعلى نجاح تحرير قطاعي الاتصالات والإذاعة في ترينيداد وتوباغو.

وقبل العمل كمسؤول تنظيمي، زاول السيد بيرو، المحامي المحترف منذ عام 1996 مهنة المحاماة في بعض المكاتب المتعددة الجنسيات الكائن مقرّها في لندن وهونغ كونغ، متخصصاً في قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ستيفن
بيرو



ستيفن بيرو

ستيفن قائد تنظيمي فَعَّال ومَحَنَك؛ ومسؤول تنظيمي مخضرم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ونصير قوي للتنمية الرقمية العالمية مهتم بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

الخبرة المهنية

قائد تنظيمي فَعَّال وكفء

مارس 2020 - حتى الآن:

نائب مديرة مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، ورئيس دائرة تنسيق العمليات الميدانية بالمكتب، بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

المسؤوليات الرئيسية:

- المشاركة في قيادة المكتب مع المديرية
- أداء واجبات المديرية في غيابها
- المسؤول بموجب التوجيهات الاستراتيجية العامة للمديرية عن المهام العملياتية الرئيسية في المكتب (التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، الرصد والتقييم، الموارد البشرية، الإدارة، إدارة المنشورات والأحداث)
- رئاسة دائرة تنسيق العمليات الميدانية، المسؤولة عن الحضور الإقليمي للاتحاد
- قيادة اجتماعات المكتب ومؤتمراته النظامية الرئيسية (المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG))

أبرز أعماله:

- تنظيم المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2022 (WTDC-22)
- رئاسة أمانة الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)
- استعراض الحضور الإقليمي للاتحاد
- تنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج (RBM) في المكتب
- الاشتراك في رئاسة فريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للاتحاد

بيان السيرة الذاتية

رئيس تنفيذي قدير

مارس 2018 - فبراير 2020:

الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) في البهاما

المسؤوليات والإنجازات الرئيسية:

- قيادة هيئة تنظيمية مستقلة متنامية، تُعنى بقطاعي الاتصالات الإلكترونية (الاتصالات والإذاعة وإدارة الطيف) والكهرباء (عمليات التوليد والنقل والتوزيع والإمداد) في البهاما
- عضو مجلس الإدارة التنفيذي للهيئة
- المسؤول عن ميزانية تتجاوز سبعة ملايين دولار أمريكي
- المسؤول عن بناء قدرة البهاما التنظيمية، بزيادة تكثيف التدريب وتقديم برامج الإرشاد وتنمية المهارات الوظيفية أثناء العمل
- المتحدث الرئيسي باسم الهيئة في وسائل الإعلام والمنظمات الدولية ومع أصحاب المصلحة الحكوميين
- إعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة وتنفيذها
- تنسيق عمليات التخطيط والإبلاغ السنوية بالهيئة
- تمثيل البهاما في المنظمات الدولية للاتصالات، بما فيها الكيانات التالية:
 - الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وشمل ذلك قيادة الحملة الانتخابية البهامية لعضوية مجلس الاتحاد
 - لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL)، وشمل ذلك الإشراف على انتخاب البهاما لعضوية المجلس التنفيذي للجنة في عام 2018
 - الاتحاد الكاريبي للاتصالات (CTU)

خبير تنظيمي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

سبتمبر 2016 - فبراير 2017:

كبير المسؤولين التنفيذيين (AG) لهيئة تنظيم المرافق والمنافسة (URCA) في البهاما، ومدير الاتصالات الإلكترونية بالهيئة

يوليو 2012 - أغسطس 2016:

مدير الشؤون السياسية والتنظيمية بهيئة URCA

سبتمبر 2010 - يوليو 2012:

مدير حالة أقدم بهيئة URCA

الإنجازات الرئيسية:

- تحرير سوق الاتصالات المتنقلة الخلوية (وشمل ذلك إسداء المشورة إلى الحكومة في عملية الاختيار، وإجراء تحريات في مخالفات هذه العملية، وإجراء مزاد الطيف الترددي، وتحديث الإطار التنظيمي لتضمينه المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة الخلوية)
- إدخال خدمتي إمكانية نقل الأرقام الثابتة (2013) وإمكانية نقل الأرقام المتنقلة (2017) في البهاما
- إقرار لوائح حماية المستهلك وتنفيذها
- تحديد جميع مشغلي خدمات الهاتف المرخصين الحائزين لقوة سوقية كبرى (SMP) في خدمات إنهاء النداءات

بيان السيرة الذاتية

- تحديث إطار النفاذ والتوصيل البيني بهدف زيادة حماية المشغّلين الصغار
- استعراض طلبات تغيير الأسعار
- إجراء استعراض شامل لأسعار طيف الترددات الراديوية لموائمتها مع قيمة الطيف ونوع استخدامه
- إجراء دراسة لكفاءة الشركة البهامية للاتصالات (BTC)، استتبعها مراجعة لتعريفات البيع بالجملة
- قيادة عملية التخطيط الاستراتيجي بالهيئة
- كان المتحدث الرئيسي باسم الهيئة
- أشرف على تعزيز مشاركة الهيئة باسم البهاما في أعمال الاتحاد الدولي للاتصالات وسائر المنظمات الإقليمية والدولية للاتصالات
- قاد استضافة البهاما ندوة الاتحاد العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2017
- أشرف على شراء الهيئة مبنىً جديداً لها وتجهيزه وانتقالها إليه في عام 2016
- أجرى مشاورات خدمة إمكانية نقل الأرقام الثابتة (FNP)
- أجرى الاستعراض المتعلق بمراقبة اندماج شركتي BTC وCWC
- إعداد خطة الترقيم الوطنية البهامية
- عملية الاختيار التنافسية المتعلقة باستخدام الطيف في النطاق 700 MHz

نوفمبر 2004 - أغسطس 2010:

مدير أقدم للشؤون القانونية والتنظيمية/وأمين المؤسسة بهيئة الاتصالات في ترينيداد وتوباغو ("TATT")

الإنجازات الرئيسية:

- أعدّ الشكل النموذجي لووائح الامتيازات والتراخيص في الهيئة، ووضع إجراءات طلب التراخيص وإصدارها، ولوائح الاتصالات (المتعلقة بالتوصيل البيني)، ولوائح الاتصالات (المتعلقة بالنفاذ إلى المرافق)، ومشروع لوائح الاتصالات (المتعلقة بالتسعير)، وقانون الإذاعة، ولوائح الاتصالات (المتعلقة بالرسوم)، وإجراءات تسوية المنازعات، وقواعد الاتصالات (المتعلقة بالعطاءات)
- كان عضواً رئيسياً في الفريق المعني بإدخال المنافسة في قطاع الاتصالات المتنقلة في ترينيداد وتوباغو
- كان المسؤول العام عن عملية إصدار التصاريح في الهيئة (عملية استعراض الطلبات ومنح جميع الامتيازات والتراخيص)
- وجّه الهيئة في أربع منازعات تتعلق بالتوصيل البيني، بين شركتي خدمات الاتصالات في ترينيداد وتوباغو (TSTT) وDigicel
- أدار جميع إجراءات التقاضي باسم الهيئة، بما في ذلك مقاضاة الجهات المخالفة للتراخيص
- كان أمين مجلس إدارة الهيئة

بيان السيرة الذاتية

الخبرة المهنية (تابع)

سبتمبر 2003 - نوفمبر 2004 - محام بمكتب Hedwige Breaux
ديسمبر 2000 - أغسطس 2003 - مستشار قانوني بمكتب Johnson Stokes & Master للمحاماة، هونغ كونغ
مايو 1998 - أكتوبر 2000 - مستشار قانوني بمكتب Holman, Fenwick & Willan للمحاماة، لندن

المؤهلات المهنية

محام: صرّح له بمزاولة المهنة في ترينيداد وتوباغو في 2 نوفمبر 2004
مستشار قانوني: صرّح له بمزاولة المهنة في إنجلترا وويلز في 1 مايو 1998
صرّح له بمزاولة المهنة في إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع لجمهورية الصين الشعبية في 18 مايو 2002

المؤهلات الأكاديمية

أكتوبر 2001
جمعية القانون في هونغ كونغ - دبلوم تأهيل المحامين الأجانب
سبتمبر 1995 - يوليو 1996
كلية الحقوق في يورك - دبلوم الدراسات العليا في الممارسة القانونية، 1996
سبتمبر 1991 - يوليو 1994
كلية الملك بجامعة لندن - درجة الليسانس في الحقوق (بامتياز مع مرتبة الشرف)

معلومات شخصية

الجنسية: بهامي
متزوج، وأب لطفلين



بيرو | لمنصب

مدير مكتب تنمية الاتصالات

2026-2023

سـتـيفـن بيـرو

المرشح لمنصب مدير
مكتب تنمية الاتصالات (BDT)
بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)



ستيفن قائد تنظيمي فعال ومحَنَّك؛ ومسؤول تنظيمي مخضرم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ونصير قوي للتنمية الرقمية العالمية مهتم بالدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)؛ وعضو فاعل في الفريق الناجح لمكتب تنمية الاتصالات (BDT)

لقد شهد مكتب تنمية الاتصالات في الأعوام الأربعة الماضية نهضةً على مستوى تأثيره وإنجازاته، الأمر الذي أفاد أعضاء قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D) بمنافع جمة. وبصفتي النائب الحالي لمديرة المكتب، فقد اضطلعُ بدور محوري في عملية التحول التي خاضها المكتب، وأحظى بالوضع الأمثل بما أتمتعُ به من معرفة وخبرة مثبتة لأتولى إدارة المكتب في الأعوام الأربعة المقبلة.

وبصفتي بهامي من أصول ترجع إلى ترينيداد وتوباغو، فقد أكسبني خبرتي كمسؤول تنظيمي ناجح في دولتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) تقديراً شديداً لاحتياجات الدول النامية.

وتتجلى رؤيتي في أن أقودَ مكتباً لتنمية الاتصالات يمتاز بالفعالية والكفاءة والقابلية للمساءلة ويُركز على تلبية احتياجات دولنا الأعضاء في مجال التنمية الرقمية.

وسأحقق ذلك بالقيادة الفعالة، المركزة، القابلة للمساءلة؛ وبالتعاقد والتعاون المؤثرين مع الشركاء؛ وبزيادة التواؤم مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وزيادة الاندماج فيها، وبالقيادة أيضاً في إطار خريطة طريق التعاون الرقمي الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة.

وسيكون النهج الذي سأنتهجه في قيادة المكتب نحو آفاق المستقبل كالتالي:

- إعادة تركيز جهودنا لتحقيق **التوصيلية الميسورة التكلفة والمأمونة** لفائدة الجميع بحلول عام 2030
- اعتماد **التحول الرقمي** إطاراً لضمان تنمية مجتمعات رقمية عادلة وشاملة للجميع
- إضفاء الطابع المؤسسي على **التعاون وبناء الشراكات** كمسارين للتنمية الرقمية المستدامة
- **إبلاء الأولوية** لتقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)
- حفز تحقيق **التميز التنظيمي** في مكتب تنمية الاتصالات



التوصيلية الميسورة التكلفة والمأمونة لفائدة الجميع



إن افتقار الفرد إلى توصيلية ميسورة التكلفة وموثوقة وهادفة يحول بينه وبين المشاركة في العالم الرقمي. لذا، يجب على مكتب تنمية الاتصالات أن يركز أولاً على النهوض بإنشاء توصيلية حديثة ومأمونة وقابلة للنفاد بتكلفة ميسورة يستفيد منها الأشخاص غير الموصولين بالإنترنت البالغ عددهم مليارين و900 مليون شخص، وذلك بحلول عام 2030 على النحو اللازم لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة (SDG). بيد أن علينا أن ندرك أن كل توصيل إضافي سنحققه في طريقنا سيكون أكثر تحدياً من سابقه. فتوصيل باقي الأشخاص غير الموصولين سيقتضي الاستمرار في زيادة التدخلات التي يُجريها أصحاب المصلحة وفي زيادة التعاون فيما بينهم للتغلب على ما نجابهه من تحديات.

في حال انتخابي مديراً لمكتب تنمية الاتصالات، سأواصلُ تركيز جهودنا على الدول الأعضاء لمساعدتها في تطوير ما بها من بنى تحتية وخدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باستخدام الخدمات والتكنولوجيات ونماذج الأعمال القائمة فضلاً عن الخدمات الجديدة والناشئة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإدراكاً لنطاق التحديات، سنسخر كل فرصة شراكة من أجل حشد النظام الإيكولوجي لتحقيق غاياتنا.

ولعل زيادة الوعي بالأخطار التي تحملها التهديدات السيبرانية في طبيعتها كانت أحد الدروس الواضحة المستفادة من عملية التسريع الجبري للنفاد إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها، المشهودة أثناء اندلاع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وتعترف الأولوية الخامسة من أولويات خطة عمل كيغالي اعترافاً راسخاً بضرورة تركيز المكتب على أعماله المتعلقة بتنمية القدرات الأمنية السيبرانية وتقديم المساعدة في ذلك.

ويتعين علينا عند مساعدة البلدان النامية في زيادة بصماتها الرقمية أن نضمن تزويدها بما يلزمها من سياسات وأدوات لحماية مجتمعاتها الرقمية. فحماية البنى التحتية والخدمات الحساسة، وحماية أشد أفراد المجتمعات تأثراً، لا سيما الأطفال، أثناء مزاوله أنشطتهم على الإنترنت، ضرورتان فائقتا الأهمية. ومأمونية التوصيلية الرقمية يجب أن تعالج أيضاً آثار الكوارث، بما فيها الجوائح، بتحقيق المرونة الرقمية عن طريق وضع خطط وطنية متينة واستراتيجيات تعافٍ مبتكرة تضمن استمرارية الإدارة والأعمال والتعليم والحياة الاجتماعية.

في حال انتخابي مديراً لمكتب تنمية الاتصالات، سأعمدُ إلى زيادة تركيزنا على مساعدة الدول الأعضاء النامية في إعداد وتنفيذ الأدوات اللازمة لحمايتها من جميع أشكال التهديدات السيبرانية. وسأحقق ذلك بضمن استمرار مواكبة مواردنا، وخبرتنا المتخصصة، لأحدث التكنولوجيا عن طريق مواصلة تنميتها، وبضمن تركيزهما على البلدان الأكثر احتياجاً. وأعتزم، متى اقتضى الأمر، نشر موارد المكتب مباشرة في أشد المناطق تأثراً بهذه القضايا لضمان توفر المساعدة، وملاءمتها، وإحاطة مقدميها بالأحوال المحلية والإقليمية. وعن طريق لجنتي الدراسات التابعتين لقطاع تنمية الاتصالات، سيضمن المكتب كذلك استمرار مواكبة خبراتنا لأحدث التكنولوجيا ليقدّموا إلى الأعضاء أفضل سبل المساعدة الممكنة.



التحول الرقمي من أجل مجتمعات رقمية عادلة وشاملة للجميع



إن إدماج تكنولوجيات رقمية فعّالة ومأمونة في حياتنا سيستلزم أكثر من مجرد إتاحة النفاذ إلى توصيلية عريضة النطاق. إذ يتعين علينا أن نحول سكان بلداننا، ومجتمعاتنا، وحكوماتنا، ليلحقوا بالفرص التي تُتيحها التكنولوجيا الرقمية ويغتنمونها ويوفروها.

في حال انتخابي مديراً لمكتب تنمية الاتصالات، سأستعينُ 'بأداة التحول الرقمي' التي صمّمها المكتب، ويغذيها من خلال كل من الإحصاءات التي نجم عنها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركاء الذين حشدناهم في إطار تحالف الشراكة من أجل التوصيل (P2C)، لأنشئُ نظاماً إيكولوجياً قوياً نستفيد منه في استهداف قدرتنا على أن نكون القوة المحركة للتحول الرقمي في الدول الأعضاء في منظمنا، ومضاعفة هذه القدرة.

وتحت قيادتي، سَتُعزِّزُ جهود بناء القدرات التي يبذلها المكتب ويُعاد تركيزها لتظل دوماً ملائمة مع سهولة الاستفادة منها. كما سأحفضُ بذلها بحيث تستفيد فعلياً من الخبرة المتخصصة المتاحة للمكتب عن طريق المكتبيين الآخرين والأمانة العامة، لضمان أن تمثل جهودنا لبناء القدرات نهج "الاتحاد الواحد" وتعكسه. وسنواصل ابتكار أساليب ونهج وطرائق جديدة، ولن نتردد في إعادة تعريف أنفسنا بينما نحترم الأساليب المجربة والمثبتة الفعالية، التي لا تزال فعالة.

ولا غنى عن البيئات التمكينية لإتاحة تحقيق التنمية الرقمية المستدامة المؤدية إلى التحول الرقمي. والعمل من أجل الارتقاء بالبيئات السياسية والتنظيمية في دولنا الأعضاء لتهيئتها كبيئات تمكينية هو أحد مواطن قوة المكتب المعترف بها التي يجب الحفاظ عليها، بينما يجري تكييفها لتفي بالاحتياجات الأشمل التي يُبرزها عالم ما بعد الجائحة في الوقت الراهن. ويجب أن تُبَيَّنَ النهج السياسية والتنظيمية التي نشجّع على اعتمادها في الدول الأعضاء تداخل طبيعة التكنولوجيات الرقمية، بما يضمن تمام استعداد دولنا الأعضاء لاغتنام جميع الفرص السانحة في العصر الرقمي.



في حال انتخابي مديراً لمكتب تنمية الاتصالات، سأدعم أعمالنا الرامية إلى تهيئة بيئات تنظيمية وسياساتية تمكينية وأوطدها، وذلك عن طريق أدوات ومنتديات من قبيل الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) ومُسَرِّع الجيل الخامس (G5 Accelerator). كما سأضمن مواصلة الاستثمار في منتجاتنا من البيانات والإحصاءات لضمان استمرار قدرة المكتب على تزويد الأعضاء بالمعلومات الحاسمة في عمليات اتخاذ القرار بوصفها معلومات موثوقة ومحدثة وقابلة للتكيف بحسب احتياجاتهم.

ولا تزال الفجوة الرقمية تشكل حاجزاً أمام التحول الرقمي والوعد باقتصاد رقمي مزدهر. وغالباً ما لا يُحدِّد الأشخاص غير الموصولين بحسب مكان الوجود أو حتى القدرة الاجتماعية والاقتصادية، وإنما في الغالب بحسب العمر، والهوية الجنسية، والعرق، وتفاوت القدرات أو الاحتياجات الخاصة، والمهارات الرقمية، وغير ذلك من البنى الاجتماعية. والتركيز على الشمول الرقمي إنما هو ضرورة لإنشاء مجتمعات رقمية عادلة وشاملة للجميع. ومن المعترف به فعلياً أن جزءاً كبيراً من أعمال المكتب يستهدف النهوض بأوضاع القطاعات المجتمعية المحرومة من إمكانية النفاذ إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها، ويجب علينا أن نضاعف تركيزنا على ذلك لتنهض بسائر الأشخاص غير الموصولين البالغ عددهم مليارين و900 مليون شخص.

في حال انتخابي مديراً لمكتب تنمية الاتصالات، سأواصل المضي قدماً بجهود تحقيق الشمول الرقمي التي نبذلها في سبيل إنشاء مجتمعات رقمية عادلة ومنصفة وشاملة للجميع. وسيظل الاحتفال باليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشراكة "متساوون" العالمية (EQUALS)، حجرى الزاوية في أعمالنا الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين، لكننا سنتحرى سبلاً لتدعيمهما بجهود جديدة مبتكرة للمناصرة كشبكة المرأة في قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU-D)، وعن طريق بناء شراكات مع المنظمات الدولية وجماعات المناصرة.

وسأعمل من أجل إعلاء مبادئ مشاركة الشباب، وإشراكهم، وتمكينهم، ومناصرتهم، في إطار مبادرة "توصيل الجيل"، وزيادة فرص عمل الشباب في الاتحاد، عن طريق التدريب الداخلي وعمليات التبادل وغير ذلك من برامج إعداد المهنيين الشباب. وسأولي أولوية لبرامج المكتب ومبادراته المتعلقة ببناء قدرات الشباب، وأتشارك مع المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بغية تعزيز نطاق أعمالنا.





الشراكة لتحقيق التنمية الرقمية

لا يمكن توصيل غير الموصولين دون موارد أكثر بكثير من تلك التي يستطيع المكتب إدارتها. ولا يمكننا، ببساطة، النهوض بولايتنا بمجرد العمل مع جهات أخرى قد تكون أفدر على التأثير في مجالات إنمائية رقمية محددة، وعن طريق تلك الجهات. فخريطة طريق التعاون الرقمي الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة تدعو كل أصحاب المصلحة إلى الاضطلاع بدور في المضي بتحقيق عالم رقمي أكثر أمنًا وأكثر إنصافًا، عالم يُفضي إلى مستقبل أكثر إشراقًا ورخاءً للجميع.

وهنا نجد أن الأوليات الشاملة المحددة في خطة عمل كيغالي، إلى جانب التحالف الإنمائي الرقمي للشراكة من أجل التوصيل (P2C)، يمهدان الطريق أمام المكتب ليعتمد نهجاً جديداً في تنفيذ تدخلاته يركز على "المجتمع بأسره". إذ سيمكّننا ذلك من اجتذاب شركاء وتعبئة الموارد اللازمة لقيادة عملية التحول في البلدان النامية لتشارك مشاركة كاملة في تحقيق عالم رقمي مأمون ومنصف.

في حال انتخابي مديراً لمكتب تنمية الاتصالات، سأضمنُ جعل تحالف الشراكة من أجل التوصيل جزءاً لا يتجزأ من المكتب وسأعمدُ إلى تقوية الفريق المعني به لضمان فعالية هذا الفريق واستدامته. وتحت قيادتي، سيُدمج المكتب في جهوده الإنمائية ما حشده هذا التحالف من شركاء وتعهدات، ليجمع كل الموارد والشركاء الملائمين اللازمين لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في قطاع تنمية الاتصالات في مسيرتها نحو التحول الرقمي.

وسيستمر المكتب في التواؤم مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والاندماج فيها ليضمن استفادة أعمالنا الإنمائية من الأعمال التي تباشرها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، وتعزيزها إياها. وسأواصلُ الأعمال التي أنجزها المكتب لتعزيز التنسيق القائم بين المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، التابعة لنا، مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لمساعدتنا في زيادة فعاليتنا.





التركيز على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية



تواجه البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، تحديات إضافية فيما يتعلق بتعبئة الاستثمارات والموارد الماهرة اللازمة لتحقيق التنمية الرقمية. ففي أقل البلدان نمواً، يعني اقتصاد التوصيلية البسيط اقتضاء تلقّي دعم إضافي لتحفيز الاستثمارات اللازمة. وكثيراً ما تواجه البلدان النامية غير الساحلية حواجز سياسية تعوق استدامة التوصيلية فيها. أما الدول الجزرية الصغيرة النامية، فنظراً إلى طبيعتها الساحلية كلباً وبعُد موقعها في الغالب، فعادةً ما يلزمها زيادة هائلة في الاستثمار في التوصيلية من أجل توصيل سكانها، المعدودين أحياناً. كما تواجه العديد من البلدان النامية كثرة وقوع الكوارث الطبيعية فيها كتحذّر يزيد أيضاً من احتياجاتها الاستثمارية لتحقيق القدرة على الصمود أو التمكّن من تجديد البنى التحتية للشبكات. ولا غنى لهذه البلدان عن المساعدة التي يقدمها إليها المكتب ليعينها في مسيرتها نحو التنمية الرقمية.

في حال انتخابي مديراً لمكتب تنمية الاتصالات، سأقوم بما يلي لأضمن التركيز اللازم على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية:

- الاستفادة من خبرتي كمسؤول تنظيمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي في ضمان أن يقدم المكتب أفضل سبل المساعدة والدعم إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- بناء روابط قوية مع سائر منظمات الأمم المتحدة كمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (OHRLS)، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC)، والاستعانة بتحالف الشراكة من أجل التوصيل لتحديد شركاء آخرين وتعبئة الموارد اللازمة للعمل في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- مساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تحديد التدخلات المستهدفة وتعريفها باستخدام أداة التحول الرقمي الخاصة بالمكتب، وضمان توظيف الموارد المتاحة لتحقيق أقصى تأثير ممكن
- الاستفادة من الحضور الإقليمي للاتحاد لتقريب خبرتنا المتخصصة إلى أعضائنا، لا سيما لزيادة التركيز على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية



تحقيق التميز التنظيمي



إن الوصول إلى مكتب تنمية اتصالات يفي بالغرض يجب أن يظل حجر الزاوية في قيادة منظماتنا وتحويلنا إليها. إذ يتعين على المكتب أن يطور ويحافظ على ثقافة قوامها التميز يفهم في ظلها موظفوه كافة مجموعة من القيم المشتركة ويتواءمون معها، ويعملون في سبيل تحقيق غايات مشتركة محددة بوضوح وقابلة للقياس، ويستفيدون من مبدئي الثقة المتبادلة والمساءلة.

في حال انتخابي مديراً لمكتب تنمية الاتصالات، سألتزم بتطوير مكتب تنمية اتصالات يثمن أعلى مستويات الأداء ويسعى إلى تحقيقها ويحترم، في الوقت ذاته، الحياتين المهنية والشخصية، على السواء، لجميع موظفيه ويُنميهما. وسأعزز وأشجع استمرار تنمية الموظفين وتحسين أدائهم، وأسائلهم عن مدى التزامهم بأرفع المعايير السلوكية مع أقرانهم وأصحاب المصلحة.

ويجب على المكتب الاستجابة للأعضاء بإنشاء قنوات اتصال فعالة معهم جميعاً ومع كل أصحاب المصلحة، وبالاستجابة لاحتياجاتهم وشواغلهم وتعقيباتهم المستمرة.

سأصغي إلى الموظفين وإلى أصحاب المصلحة لدينا، وأضمن عمل المكتب بحسم وعلى نحو مؤثر، من أجل تحسين التنمية الرقمية لجميع أعضاء قطاع تنمية الاتصالات داخلياً والمساعدة في تعزيزها ودعم هذه التنمية والنهوض بها. وسنعمد إلى تنفيذ تحسينات متواصلة في أنشطة المكتب التخطيطية والتشغيلية بهدف حفز تنفيذ الأنشطة والمشاريع في الدول الأعضاء.

ويجب أن يواصل المكتب إحكام الضوابط الرقابية الداخلية وينفِّذ بالكامل إطاراً تنظيمياً يضمن **المساءلة تجاه الأعضاء**، على الوجه الأمثل فيما يتعلق بالموارد المعهود بها إلى المنظمة. إذ يجب توظيف الموارد التوظيف الأمثل لتنفيذ أعمال في الدول الأعضاء في منظمتنا.

كما يتعين علينا أن نواصل إضفاء الطابع المؤسسي على تنفيذ أساليب **الإدارة القائمة على النتائج** وصقله لضمان اتفاق أداء الموظفين كافة مع هذه الأساليب على النحو السليم في جميع مراحل أعمالنا، بدءاً من التخطيط وانتهاءً بالتنفيذ. ويجب أن يكون بمقدور كل موظفي المكتب تصوُّر الكيفية التي تحقق بها أعمالهم طفرات مؤثرة نحو المستقبل الرقمي، وقياس هذه الكيفية، وتبويرها. ويجب أن يثق الأعضاء في فعالية أعمالنا ويتمكّنوا من الحصول الفوري على معلومات واضحة تُثبت تأثيرها.

سأواصل ضمان اضطلاع المكتب بأعماله استناداً إلى إطار تنظيمي قوي ومعزز بضوابط رقابية داخلية وآليات إبلاغ فعّالة.

إن مكتب تنمية الاتصالات يأتي البلدان النامية بأعمال الاتحاد، ليساعد بذلك في سد الفجوة الرقمية بضمان تمكينها من الاستفادة من هذه الأعمال استفادةً مباشرةً وفعّالة. **وقوة الحضور الإقليمي** مسألة بالغة الأهمية لتنفيذ هذه الأعمال، وتحقيقها يوجب امتلاك هذا الحضور ما يلزمه من موارد، وخبرة متخصصة، لينفِّذ أنشطتنا في الدول الأعضاء.

سأدعو إلى تنفيذ إصلاحات فعّالة للحضور الإقليمي، وأنفذها، لتوطيد أعمال الاتحاد في جميع الدول الأعضاء، بالتركيز على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويجب أن يكون نهج "الاتحاد الواحد" أكثر من مجرد شعار في مكتب تنمية الاتصالات. فقطاعات الاتحاد، والمكاتب المعنية بتنسيق أنشطتها، قد تمثل أكبر تجمُّع للخبرات الرائدة، المتخصصة وغيرها، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم. فيجب أن يضمن المكتب شمول أعماله لجميع خبرات الاتحاد المتخصصة وغيرها، ومن ثمّ **علينا التحيُّز لنهج الاتحاد الواحد**. ويشكل ذلك بالفعل إحدى الدعائم التي تركز عليها مبادئ المكتب في إدارة الحضور الإقليمي للاتحاد ويتعين إعلّؤه في جميع أعمالنا.

أتعاون، وأعمل عن كثب، مع سائر المسؤولين المنتخبين من أجل ضمان المستوى الأمثل من التواؤم بين مكتب تنمية الاتصالات والمكتبين الآخرين والأمانة العامة.

